الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

الروضان يطيع قبلة على جبين سمو رئيس مجلس الوزراء عقب تجديد الثقة (تصوير: صالح محمد)

أقر طلباً نيابياً بتكليف لجنة حماية الأموال البرلمانية بالتحقيق في محاور الاستجواب وملاحظات «المحاسبة»

مجلس الأمة يرفض طرح الثقة في الوزير الروضان

- الغانم: نأمل بأن يكون تجديد الثقة بالوزير دافعا لمواصلة العمل وتعديل أي ملاحظات
- نثمن أداء النائبين المستجوبين والتزامهما بالطرح الراقي وبالنهاية هذه هي الديمقراطية

جانب من الجلسة

الوزير الروضان يتلقى التهاني

أحمد الرشيدي

- مما لا شك فيه بأن هناك ملاحظات قيمة تحتاج إلى المتابعة والتحقق و حماية الأموال كفيلة بذلك
- الروضان: ثقة نواب المجلس ستزيد إصراري على إكمال درب الإصلاح ومضاعفة الجهد لتحقيق الإنجازات
- الحجرف: لا نحمل تجاه الوزير أية ضغينة لكنه لم يكن مصيبا في عمله ولم يتمكن من معالجة الخلل
- خورشيد: أعلم بالعمل المستمر الذي قام به الوزير منذ استلامه مهام منصبه وهو شعلة من النشاط
- السبيعي: الوزير الروضان أخفق في تفنيد جميع محاور الاستجواب ونحترم قناعات النواب
- الطبطبائي: نثمن قفز الكويت 40 مرتبة في مؤشر تحسين بيئة الأعمال في عهد الروضان

اسدل مجلس الامة امس الستار على استجواب وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان برفض الطلب باغلبية 37 نائبا مقابل 11 نائبا مؤيدا من اجمالي الحضور وعددهم 48 نائبا.

بيد ان المجلس اقر طلبا نيابيا بتكليف لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بالتحقيق في محاور الاستجواب على ان يشمل التحقيق البرلماني في ملاحظات ديوان المحاسبة على كافة الجهات الحكومية التابعة للوزير.

وتعليقا على نتيجة الاستجواب اعرب رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في تصريح صحافي عن الامل بان يكون تجديد الثقة بالوزير «دافعا لمواصلة العمل وتعديل اي ملاحظات» مثنيا على اداء النائبين المستجوبين «والتزامهما بالطرح الراقي».

وقال «بالنهاية هذه هي الديمقراطية ومما لا شك فيه بان هناك ملاحظات تحتاج الى متابعة وتحقق» مشيرا الى موافقة المجلس بالاجماع على إحالة ما اثير في الاستجواب الى لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية للتحقيق بشأنها.

من جانبه قال الوزير الروضان في تصريح صحفي عقب انتهاء الجلسة ان الثقة التي نالها من نواب المجلس ستزيد إصرارا على إكمال درب الإصلاح ومضاعفة جهده لتحقيق إنجازات اكبر في الجهات التابعة له.

وتعهد الوزير الروضان بان ما اثاره المستجوبون من قضايا ستكون «محض اهتمامه ومتابعته».

وقد استمع المجلس قبل التصويت على طلب طرح الثقة بالوزير الى النائبين مبارك الحجرف والحميدي السبيعي كمؤيدين للطلب والنائبين صلاح خورشيد وعمر الطبطبائي كمعارضين.

وفي هذا الاطار قال النائب الحجرف انه «لا يحمل تجاه الوزير اية ضغينة» لكنه على حد قوله «لم يكن مصيبا في عمله ولم يتمكن من معالجة الخلل والمشاكل في وزارته والجهات التابعة لها».

واعتبر ردود الوزير في جلسة الاستجواب «ضعيفة» وقال ان استمرار الوزير في مهام منصبه «سيكون ذو كلفة باهظة عليه».

ورأى ان «الاستجواب يمثل كل من تحطمت آماله في قبول مشروعه لدى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكل من تم رفض طلب إعطائه ارض لإنشاء مصنع وكل من عانى من وزارة التجارة والجهات التابعة للوزير».

لكن الحجرف اعرب عن امله بان يسهم الاستجواب مهما كانت النتيجة في تصحيح الاخطاء في وزارة التجارة والهيئات التابعة للوزير.

من جانبه قال النائب صلاح خورشيد المعارض للطلب «اعلم بالعمل المستمر الذي قام به الوزير الروضان منذ استلامه مهام منصبه وهو شعلة من النشاط والجميع لمس حرصه على تقديم القوانين التي تم إقرار العديد منها في عهده».

مداخلة الحجرف

ورأى النائب خورشيد ان الوزير «كان حريصا على تطابق القوانين المحلية مع للتطلبات الدولية والخط الذي يسير فيه الوزير في عمله يتوافق مع (رؤية الكويت 2035)».

واشار إلى مبادرة الوزير بتعديل قانون إنشاء (صندوق المشروعات) والتطبيقات الالكترونية وتطور الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية التابعة للوزير قائلا «رغم ان عدد الجهات التابعة للوزير 14 جهة حكومية إلا انها زادت في عهده».

ولفت الى ان «هناك مجموعة لا ترغب في توزيع قسائم صناعية جديدة كونها مستفيدة من ذلك» داعيا الوزير إلى إكمال طريقه في توزيع القسائم الصناعية توزيعا عادلا.

من ناحيته اعرب النائب الحميدي السبيعي المؤيد للطلب عن اعتقاده بان الوزير الروضان اخفق في تفنيد جميع محاور الاستجواب مستغربا ما ذكره أحد النواب بان الوزير فند المحور المتعلق بالصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واشار إلى انه سيوجه أسئلة برلمانية للوزير حول اسماء الأشخاص المستفيدين من توزيع القسائم الصناعية الأخيرة والمبادرين الذي حصلوا على تمويل من (صندوق المشروعات).

واضاف ان «قناعات النواب نحترمها سواء مع او ضد طرح الثقة» متوقعا تجاوز الوزير طرح الثقة باغلبية نيابية «لكن التكلفة ستكون عالية على الوزير الروضان».

بدوره اكد النائب عمر الطبطبائي المعارض للطلب تجاوب الوزير الروضان مع كل الملاحظات التي ابداها النواب بشأن عمل الجهات الحكومية التابعة له وتفاعله مع كل قضية مشيرا إلى انخفاض ملاحظات ديوان المحاسبة على الجهات التابعة للوزير.

واشاد النائب الطبطبائي بتوجه الوزير الروضان في دعم الشباب الكويتي وفتح كافة المجالات امامه من أجل خلق طبقة تجارية شبابية جديدة عبر فتح تراخيص العربات المتنقلة وغيرها. ونوه بقفز الكويت 40 مرتبة في مؤشر تحسين بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عهد الوزير قائلا ان «الوزير الروضان اجتهد فاصاب لذا نحن نتعاون معه».

كما اشاد بإعطاء الوزير الروضان الفرصة لأصحاب الكفاءات من الشباب الكويتي وتمكينه لهم من تبوء مناصب قيادية في الجهات الحكومية التابعة له.

خورشيد يدلي بدلوه

رأي السبيعي

مداخلة الطبطبائي